((عنوان الورشة))

التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية :من المهارة إلى الريادة

اعداد

م . د. يسرى حمزة علي / كلية الإعلام ــ جامعة بغداد E- yusra.h@comc.uobaghdad.edu.iq

2025/11/3

المقدمة

تهدف ورشتنا إلى تسليط الضوء على التحولات الجديدة في دور المرأة العراقية في الاقتصاد الوطني، ولا سيما بعد عام2003 ، حيث أصبحت المرأة شريكاً فعّالاً في الإنتاج، وصاحبة مشاريع صغيرة ومتوسطة تدار بوسائل تقليدية ورقمية .إنّ تمكين المرأة لم يعد فكرة اجتماعية فقط، بل أصبح مشروعاً اقتصادياً وتشريعياً يستدعي تهيئة بيئة داعمة من القوانين والسياسات والمبادرات الوطنية، وفي مقدمتها مبادرة" ريادة "الوطنية التي تبنّتها رئاسة الوزراء لتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال داخل الجامعات العراقية .ومن خلال ورشتنا هذه سنتعرف كيف يمكن تحويل مهارات المرأة إلى مشروعات إنتاجية ناجحة، وكيف يُسهم الإعلام الرقمي والمنصات الإلكترونية في دعم هذا التحول وترويجه، بما يجعل المرأة عنصراً اقتصادياً مؤثراً في المجتمع.

المحور الأول :المرأة العراقية وريادة الاقتصاد المحلي

شهد العراق بعد عام 2003 بروز نماذج نسوية استطاعت أن تبني مشاريعها الخاصة رغم التحديات، بدءاً من الأعمال المنزلية البسيطة ووصولاً إلى المشاريع الرقمية الحديثة .فالمرأة التي تمتلك مهارة الطبخ، أو التصميم، أو التجميل، أو التسويق، أصبحت قادرة على تحويل موهبتها إلى مشروع اقتصادي، من خلال إنشاء صفحة رقمية، أو التعاون مع جهات إنتاجية محلية .إنّ هذا التحول يُعبّر عن انتقال المرأة من الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن الموهبة الفردية إلى الريادة الاجتماعية.

مثال /// خريجة إعلام أطلقت صفحة لتصوير وترويج مشاريع صغيرة لنساء أخريات مقابل عمولة رمزية، فساهمت في دعم أعمالهن وتوسيع قاعدة زبائنهن .وموظفة جامعية تدير مشروعاً لتصميم

بوسترات أكاديمية ومطبوعات جامعية، مما وفر لها دخلاً إضافياً وفتح فرص تدريب لطالبات أخريات.

المحور الثاني :التشريعات والمبادرات الداعمة لريادة المرأة

لكي تتحول الريادة النسوية من نشاط فردي إلى قطاع اقتصادي مستدام، فإنها تحتاج إلى بيئة قانونية وتنظيمية تحميها وتُسهّل إجراءاتها .وتأتي هنا أهمية مبادرة" ريادة "الوطنية التي أطلقتها الحكومة العراقية وعممتها وزارة التعليم العالي داخل الجامعات .هذه المبادرة تُعدّ نموذجاً مؤسسياً لاحتضان مشاريع الطالبات والخريجات، من خلال توفير قاعات وتجهيزات تدريبية متكاملة، وتأهيل المدربات على إعداد خطط المشاريع الصغيرة، وتشجيع الطالبات على كتابة فكرة مشروعهن ضمن برامج أكاديمية، وفتح قنوات تواصل بين الوحدة الجامعية وجهات التمويل.

ينبغي أن تُسهم القوانين والتعليمات في إعفاء المشاريع النسوية الصغيرة من الرسوم الأولية، ومنح رخص مصغّرة للمشاريع الرقمية المنزلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتسويق عبر الإنترنت، ودعم شراكات الجامعة مع القطاع الخاص في مشاريع الطالبات.

المحور الثالث :من المهارة إلى الريادة في الإعلام الرقمي

تُعدّ المنصات الرقمية اليوم المجال الأوسع لعمل المرأة الريادية، خصوصاً مع انتشار المؤثرات والبلوغرات العراقيات اللواتي استخدمن صفحاتهن لترويج المنتجات والمشاريع النسوية الصغيرة .هذا النشاط يُعدّ شكلاً من أشكال التمكين الاقتصادي والإعلامي معاً، لأنه يخلق فرص عمل جديدة للنساء ويدعم المشاريع المحلية.

أمثلة واقعية :امرأة تمتلك مهارة الطبخ، وتسوّق أطعمتها عبر" فيسبوك "و"إنستغرام "وتتعامل مع متاجر التوصيل المحلية .خريجة إعلام تعمل على إدارة محتوى صفحات نسوية صغيرة وتقدّم خدمة التسويق عبر المؤثرات .وشابة تمتلك مهارة التجميل، استخدمت وسائل التواصل للتعريف بخدماتها والتعاون مع محال تجميل محلية.

الخاتمة

إنّ ريادة المرأة العراقية ليست ترفاً اجتماعياً، بل مساراً استراتيجياً لتنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز دور المرأة كمحرك فاعل في الإنتاج والابتكار .وحين ندمج التشريعات، والمبادرات، والمهارات، والإعلام الرقمي في منظومة واحدة، نؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها تمكين المرأة اقتصادياً بوابة لتمكين المجتمع بأكمله.

التوصيات

1- دعم وتشجيع المشاريع النسوية داخل الجامعات ضمن قاعات" ريادة."
2- – صياغة تشريعات مرنة تُنظّم العمل المنزلي والمشاريع الرقمية للنساء.
3- إشراك المؤثرات والبلوغرات في حملات توعية اقتصادية لتشجيع الريادة النسوية.
4- تحويل وحدات تمكين المرأة ووحدات التأهيل والتوظيف إلى حاضنات أعمال نسوية.
5- توثيق قصص نجاح العراقيات في الاقتصاد الرقمي ونشرها كنماذج وطنية مُلهِمة.